

حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي

دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا

Protecting Children from Problematic Digital Use: A Comparative Study of Legislative, Regulatory, and

Preventive Policies in the UAE, United Kingdom, and Australia

الباحث : علي حمود حمدان النعيمي

عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أطر حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي من خلال مقارنة السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وتنطلق الدراسة من التمييز بين الاستخدام الرقمي المكثف والاستخدام الإشكالي المصحوب بفقدان السيطرة أو الضرر الوظيفي، مع التركيز على دور خصائص تصميم المنصات، مثل أنظمة التوصية والإشعارات والتمرير اللانهائي، في تعزيز الانخراط المطول. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، باستخدام تحليل نوعي للوثائق القانونية والتنظيمية والصحية والتعليمية والدراسات المحكمة خلال الفترة 2016-2026. وتُجرى المقارنة وفق سبعة معايير موحدة تشمل الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. وتكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع بين هذه الأبعاد، وندرة الدراسات العربية والخليجية التي تربط الاستخدام الرقمي الإشكالي بالبنية التنظيمية والسياسات الوقائية. وتوضح المقارنة اختلاف النماذج الثلاثة في توزيع المسؤوليات وأدوات الحماية ودرجة إلزام المنصات. وتقترح الدراسة إطاراً وطنياً متدرجاً للرفاه الرقمي للطفل في دولة الإمارات، يجمع بين القياس الوطني، والسلامة بالتصميم، والوقاية، والتدخل الصحي، والحوكمة والتقييم، بما يحقق حماية متوازنة تراعي حقوق الطفل وخصوصيته ومشاركته الرقمية. وتسهم الدراسة في سد فجوة بحثية تتمثل في غياب تحليل مقارن يجمع دولة خليجية بنموذجين دوليين مختلفين ضمن إطار موحد يربط التشريع والتنظيم والوقاية بمسؤولية المنصات وحقوق الطفل المعاصرة. الكلمات المفتاحية: حماية الأطفال؛ الاستخدام الرقمي الإشكالي؛ السلامة بالتصميم؛ مسؤولية المنصات؛ ضمان العمر؛ الرفاه الرقمي؛ السياسات المقارنة؛ دولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

This study aims to analyze frameworks for protecting children from problematic digital use by comparing legislative, regulatory, and preventive policies in the United Arab Emirates, the United Kingdom, and Australia. It distinguishes between intensive digital use and problematic use characterized by loss of control or functional impairment, while emphasizing the role of platform design features, including recommender systems, notifications, and infinite scrolling, in encouraging prolonged engagement. The study adopts descriptive-analytical and comparative approaches, using qualitative analysis of legal, regulatory, health, and educational documents, alongside peer-reviewed studies published between 2016 and 2026. The comparison is structured around seven common criteria: legal foundations, platform responsibility, age assurance, safety-by-design, family- and school-based prevention, health response, and enforcement and evaluation. The literature reveals limited comparative research integrating these dimensions and a scarcity of Arab and Gulf studies linking problematic digital use to regulatory structures and preventive policies. The comparison demonstrates substantial

differences among the three national models in the allocation of responsibilities, protection mechanisms, and degree of platform accountability. The study proposes a graduated national framework for child digital wellbeing in the UAE that integrates national measurement, safety-by-design, prevention, stepped health intervention, governance, and evaluation. It contributes to addressing a research gap arising from the absence of an integrated comparative analysis that places a Gulf jurisdiction alongside two distinct international models within a unified framework linking legislation, regulation, prevention, platform responsibility, and contemporary children's rights.

Keywords: Child Protection; Problematic Digital Use; Safety-by-Design; Platform Responsibility; Age Assurance; Digital Wellbeing; Comparative Policies; United Arab Emirates.

المقدمة:

أصبح الاستخدام الرقمي جزءاً أصيلاً من حياة الأطفال، لما يوفره من فرص واسعة للتعليم والتواصل والترفيه والوصول إلى المعرفة والخدمات، إلا أن هذا التحول أفرز أنماطاً من الاستخدام قد ترتبط بفقدان السيطرة، واضطراب النوم، وتراجع الأداء الدراسي والاجتماعي، والضيق النفسي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن كثافة الاستخدام أو عدد الساعات لا يكفيان وحدهما للحكم على الضرر؛ فقد أظهرت دراسات واسعة أن العلاقة بين إجمالي استخدام التقنية ورفاه المراهقين قد تكون محدودة في المتوسط (Orben & Przybylski, 2019)، بينما ترتبط أنماط الاستخدام الإشكالي بصورة أوضح بمؤشرات القلق والاكتئاب والضغط النفسي (Shannon et al., 2022). كما يؤكد هذا الاتجاه ضرورة التمييز بين الاستخدام المكثف والاستخدام المختل وظيفياً الذي يصاحبه فقدان للسيطرة أو تأثير ملموس في النوم أو التعلم أو العلاقات.

وفي موازاة ذلك، انتقل الاهتمام العلمي من التركيز على زمن الشاشة إلى تحليل خصائص البيئة الرقمية ذاتها، ومنها أنظمة التوصية، والتمرير اللاهوائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات، والمكافآت المتغيرة، بوصفها عناصر قد تعزز الانخراط المطول وتؤثر في التنظيم الذاتي لدى بعض الأطفال (Flayelle et al., 2023). وقد أسهم هذا التحول في توسيع النقاش من مسؤولية الطفل والأسرة فقط إلى مسؤولية المنصات ومصممي الخدمات والجهات التنظيمية.

وتختلف الاستجابات الوطنية لهذه التحديات. فالمملكة المتحدة تبنت نموذجاً يقوم على واجبات قانونية ومساءلة المنصات عن مخاطر الأطفال، بينما اتجهت أستراليا إلى قيود عمرية أكثر صرامة ضمن منظومة متخصصة للسلامة الإلكترونية، في حين تعتمد دولة الإمارات على إطار حقوقي ومؤسسي يجمع حماية الطفل، والتوعية، والأمن الرقمي، والسياسات التعليمية والأسرية. ومع ذلك، تكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع هذه الأبعاد ضمن إطار تحليلي واحد (Jang & Ko, 2023)، وندرت الدراسات الخليجية التي تربط الاستخدام الرقمي الإشكالي بالبنية التشريعية والتنظيمية والوقائية (Al-Khani et al., 2021). ومن هنا تبرز أهمية المقارنة بين النماذج الثلاثة لفهم اختلاف توزيع المسؤوليات، وأدوات الحماية، ودرجة إلزام المنصات، وتحديد عناصر القوة والفجوات وقابلية نقل الخبرات إلى السياق الإماراتي بصورة متوازنة تراعي الفروق القانونية والمؤسسية والثقافية.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد أنماط الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، مقابل اختلاف السياسات الوطنية في تحديد مسؤوليات الحماية بين الأسرة والمدرسة والمنصات والجهات التنظيمية. كما تكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع الجوانب التشريعية والتنظيمية والوقائية ضمن إطار تحليلي موحد، ولا سيما في السياق الخليجي والإماراتي. وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: كيف تختلف السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات

والمملكة المتحدة وأستراليا في حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي، وما أوجه القوة والفجوات وقابلية الاستفادة منها في السياق الإماراتي؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

أهمية علمية: الإسهام في توضيح مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال والتمييز بينه وبين الاستخدام المكثف أو الطبيعي للتقنية.

أهمية تشريعية وتنظيمية: مقارنة كيفية توزيع مسؤوليات الحماية بين الدولة والمنصات والأسرة والمدرسة في النماذج الإماراتية والبريطانية والأسترالية.

أهمية وقائية: إبراز دور السلامة بالتصميم، وضمان العمر، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية ضمن منظومة حماية متكاملة.

أهمية وطنية: الاستفادة من الخبرات الدولية في تحديد عناصر قابلة للتكييف مع السياق الإماراتي، بما يدعم تطوير سياسات حماية الطفل في البيئة الرقمية.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تحليل مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال وأبرز العوامل المرتبطة به.

مقارنة السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا.

تحديد أوجه القوة والفجوات في مسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم.

استخلاص العناصر القابلة للاستفادة والتكييف مع السياق الإماراتي لتطوير حماية الأطفال في البيئة الرقمية.

رابعاً- تساؤلات الدراسة:

ما المقصود بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، وما أبرز العوامل المرتبطة به؟

كيف تعالج دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي تشريعياً وتنظيمياً ووقائياً؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاثة في مسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم؟

ما أبرز أوجه القوة والفجوات في كل نموذج؟

ما العناصر القابلة للاستفادة والتكييف مع السياق الإماراتي لتطوير حماية الأطفال في البيئة الرقمية؟

خامساً- منهج الدراسة وحدودها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل نوعي للوثائق والتشريعات والسياسات واللوائح والأدلة التنفيذية والتقارير الرسمية والدراسات العلمية المحكمة ذات الصلة بحماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وقد تم اختيار المصادر بصورة قصدية وفق مدى ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة وموثوقيتها وحداتها، مع إعطاء الأولوية للتشريعات والوثائق الرسمية والمراجعات المنهجية والدراسات المحكمة.

وتُجرى المقارنة بين الدول الثلاث وفق سبعة أبعاد تحليلية هي: الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. ويهدف هذا الإطار إلى توحيد أسس المقارنة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف والقوة والفجوات في كل نموذج.

وتمتد الحدود الزمنية للدراسة من عام 2016 حتى عام 2026، بما يسمح بتتبع تطور الأطر التشريعية والتنظيمية الحديثة. وتقتصر الدراسة على التحليل المقارن للسياسات والوثائق المنشورة، ولا تقيس بصورة ميدانية انتشار الاستخدام الرقمي الإشكالي، كما لا تختبر الأثر السببي للسياسات في سلوك الأطفال أو صحتهم، ومن ثم تفسر النتائج بوصفها تقييماً بنوياً ومقارنة للسياسات، لا حكماً نهائياً على فعاليتها.

سادساً- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

عبر تحليل، (2019) Orben وPrzybylski تكشف المراجعات العلمية عن صورة مركبة. فقد وجد سادساً- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

1. دراسة: (2026) Weeramanthri تناولت الدراسة التجربة الأسترالية في فرض حد أدنى لسن استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وحللت الأساس السياسي والتنظيمي لهذا التدخل وتحديات تطبيقه. وأوضحت أن النموذج الأسترالي يمثل تدخلاً احترازياً على مستوى السياسة العامة، مع بقاء قضايا فعالية ضمان العمر وآثاره الفعلية في رفاه الأطفال بحاجة إلى تقييم مستقبلي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديمها تحليلاً حديثاً للنموذج الأسترالي، إلا أنها تظل دراسة أحادية الدولة ولا تقدم مقارنة دولية لفاعلية أدوات الحماية.

2. دراسة Chhabra وآخرين: (2025) قدمت الدراسة مراجعة نطاقية للتوصيات المتعلقة بحماية الصحة النفسية للشباب في منصات التواصل الاجتماعي، وشملت السلامة بالتصميم، وشفافية الخوارزميات، وضمان العمر، والوصول إلى بيانات المنصات، والرقابة التنظيمية. وخلصت إلى وجود اتفاق متزايد حول أهمية هذه الأدوات، إلا أن معظمها لم يخضع بعد لتقييم رسمي لمدى فعاليته، مع استمرار تشتت مسؤوليات التنفيذ بين الأطراف المختلفة.

3. دراسة Livingstone وآخرين: (2024) بحثت الدراسة أنظمة ضمان العمر من منظور حقوق الطفل، وناقشت مدى فعاليتها في الحد من المخاطر الرقمية وتأثيرها المحتمل في الخصوصية والمشاركة وعدم التمييز. وأشارت إلى أن تطبيق ضمان العمر قد يحقق أهدافاً حمائية، لكنه قد يترتب عليه مساس بحقوق أخرى إذا لم يستند إلى مبادئ التناسب والشفافية والرقابة المستقلة. الفجوة البحثية: تكشف الدراسات السابقة عن تطور واضح في دراسة مسؤولية المنصات، والسلامة بالتصميم، وضمان العمر، والقيود العمرية، إلا أن الأدبيات ما تزال تركز غالباً على دول أو أدوات تنظيمية منفردة، مع محدودية الدراسات التي تجمع الأبعاد التشريعية والتنظيمية والوقائية في إطار مقارنة موحد. كما تشير المراجعة الحديثة إلى عدم وجود دراسة محكمة تم تحديدها تجمع دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا في مقارنة واحدة تشمل الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. وتزداد هذه الفجوة وضوحاً في السياق الخليجي، حيث تتركز غالبية الدراسات على قياس أنماط الاستخدام وعلاقتها بمتغيرات نفسية وصحية، دون تحليل متكامل لسياسات حماية الأطفال. ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال مقارنة النماذج الثلاثة ضمن إطار تحليلي موحد، وتحديد أوجه القوة والفجوات والعناصر القابلة للتكييف مع السياق الإماراتي.

سابعاً- تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي

المبحث الأول: مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي.

المبحث الثاني: خصائص التصميم وعوامل الخطر.

المبحث الثالث: الآثار وعوامل الحماية.

الفصل الثاني: سياسات حماية الأطفال في الفضاء الرقمي

المبحث الأول: النموذج الإماراتي.

المبحث الثاني: النموذج البريطاني.

المبحث الثالث: النموذج الأسترالي.

الفصل الثالث: التحليل المقارن والسياق الإماراتي

المبحث الأول: التشريع ومسؤولية المنصات.

المبحث الثاني: الوقاية والاستجابة والإنفاذ.

المبحث الثالث: القوة والفجوات وقابلية التكيف.

الخاتمة :

النتائج.

التوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي

تمهيد الفصل :

أصبح الاستخدام الرقمي جزءاً أساسياً من حياة الأطفال، بما يوفره من فرص للتعليم والتواصل والترفيه، إلا أن بعض أنماط الاستخدام قد تتحول إلى سلوك يصعب التحكم فيه ويؤثر في الوظائف اليومية. وقد اتجهت الأدبيات الحديثة إلى تجاوز التركيز على عدد ساعات الاستخدام، والاهتمام بطبيعته ومدى ارتباطه بفقدان السيطرة والضرر الوظيفي (Orben & Przybylski, 2019; Shannon et al., 2022). يتناول الفصل الأساس المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي، والعوامل المرتبطة به، وآثاره وعوامل الحماية.

المبحث الأول: مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي :

تتعدد المصطلحات المستخدمة في الأدبيات لوصف أنماط الاستخدام الرقمي غير المتوازن، ومنها الاستخدام الإشكالي للإنترنت، والاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية، والاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي، واضطراب الألعاب الرقمية. ويعكس هذا التعدد غياب مفهوم تشخيصي موحد يمكن تطبيقه على مختلف أشكال الاستخدام الرقمي، ولذلك ينبغي التمييز بين الاستخدام المكثف والاستخدام الذي يؤدي إلى خلل وظيفي.

فقد أظهرت دراسة (Orben and Przybylski, 2019)، التي اعتمدت على بيانات واسعة شملت نحو 355 ألف مراهق، أن العلاقة بين إجمالي استخدام التكنولوجيا والرفاه النفسي كانت محدودة من حيث حجم التأثير. كما بينت دراسة (Boer et al., 2020)، التي شملت أكثر من 154 ألف مراهق في 29 دولة، أن الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل ارتبط بانخفاض الرفاه بصورة أكثر اتساقاً من مجرد الاستخدام المكثف. وتدعم هذه النتائج ضرورة عدم اعتبار كثرة الاستخدام دليلاً كافياً على وجود مشكلة. وفي الاتجاه نفسه، توصلت المراجعة المنهجية والتحليل التلوي لـ (Shannon et al., 2022) إلى وجود ارتباط بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي وبين الاكتئاب والقلق والضغط النفسي، مع التأكيد على أن غالبية الدراسات المتاحة لا تسمح بإثبات السببية. كما أظهرت مراجعة (Sohn et al., 2019) أن الاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية يرتبط بمؤشرات نفسية ونومية سلبية، مع تفاوت واضح في أدوات القياس والتعريفات المستخدمة.

وتزداد أهمية الضبط المفاهيمي في ضوء ما توصل إليه (Cheng et al. (2021 من أن تقديرات انتشار ما يسمى بإدمان وسائل التواصل تتأثر بدرجة كبيرة بطريقة القياس والحدود المستخدمة في التصنيف، إضافة إلى تأثير السياق الثقافي. وفي المقابل، يتمتع اضطراب الألعاب الرقمية بوضع تشخيصي أكثر تحديداً، ويقوم على مؤشرات مثل ضعف التحكم، وإعطاء أولوية متزايدة للعب، والاستمرار فيه رغم النتائج السلبية. (Paulus et al., 2018)

وبناءً على ذلك، تتبنى الدراسة الحالية مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي باعتباره أكثر دقة وملاءمة، ويقصد به الاستخدام الذي يصاحبه ضعف أو فقدان في السيطرة ويؤثر بصورة ملموسة في النوم أو التعلم أو العلاقات أو الصحة. بصرف النظر عن عدد الساعات وحده. ويرى الباحث أن هذا المفهوم أكثر قدرة على توجيه التحليل بصورة علمية؛ لأن معيار المشكلة لا ينبغي أن يكون كثرة الاستخدام، بل مقدار ما يسببه من خلل في حياة الطفل، ويرى الباحث أن الاستخدام الرقمي يصبح إشكالياً عندما يفقد الطفل السيطرة عليه ويبدأ في التأثير في وظائف حياته الأساسية.

المبحث الثاني: خصائص التصميم وعوامل الخطر:

لم يعد تفسير الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال مرتبطاً بالعوامل الفردية فقط، بل امتد إلى خصائص البيئة الرقمية نفسها. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن بعض المنصات تعتمد على خصائص تصميم تهدف إلى زيادة مدة التفاعل واستمراره، مثل التمرير اللانهائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات المتكررة، والمكافآت المتغيرة، ومؤشرات التفاعل الاجتماعي، وأنظمة التوصية الشخصية. وقد قدم Flayelle et al. (2023) تصنيفاً لهذه الخصائص، موضحين أنها قد تتفاعل مع آليات التعزيز النفسي والاجتماعي والتنظيم الذاتي بما يزيد احتمالات الانخراط القهري لدى بعض المستخدمين.

وتدعم الأدلة التجريبية أهمية تصميم المنصة بوصفه عاملاً من عوامل الخطر؛ فقد وجد Radesky et al. (2022) انتشاراً واسعاً لخصائص التصميم التلاعب في التطبيقات التي يستخدمها الأطفال الصغار، ومنها الضغوط المرتبطة بالشراء، والقيود على التنقل داخل التطبيق، والعناصر المصممة لإطالة مدة الاستخدام. كما أظهرت الدراسة تفاوتاً في التعرض لهذه الخصائص وفق المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بما يشير إلى أن المخاطر الرقمية لا تتوزع بالتساوي بين الأطفال.

ويزداد أثر هذه الخصائص عندما تتفاعل مع عوامل فردية وأسرية. وتشير الأدبيات إلى أن ضعف التنظيم الذاتي، والاندفاع، وبعض المشكلات النفسية، والحاجة المرتفعة للقبول الاجتماعي قد تزيد قابلية الطفل للانخراط المفرط. كما تؤثر عوامل أسرية مثل غياب الروتين الواضح، وضعف القدوة الرقمية، والصراع المتكرر حول الأجهزة، والاعتماد على الشاشة بوصفها وسيلة دائمة للتهدئة. وتؤكد مراجعة (Paulus et al. (2018 أن تفسير اضطرابات الاستخدام الرقمي، ولا سيما الألعاب، يتطلب النظر إلى التفاعل بين العوامل الفردية والأسرية وخصائص التصميم، وليس إلى عامل منفرد.

كما أن أنظمة التوصية والخوارزميات قد تسهم في استمرار التفاعل من خلال تخصيص المحتوى وفق سلوك المستخدم السابق. وقد أوضح (Costello et al. (2023 أن النماذج الاقتصادية القائمة على جذب انتباه المستخدمين تخلق حوافز قوية لزيادة التفاعل، وهو ما عزز الدعوات إلى توسيع مسؤولية المنصات لتشمل تقييم مخاطر التصميم والخوارزميات، بدلاً من حصر الحماية في مسؤولية الطفل أو الأسرة.

وتوضح هذه الأدلة أن عوامل الخطر تعمل بصورة تفاعلية؛ فوجود خاصية تصميم جاذبة لا يعني بالضرورة حدوث استخدام إشكالي لدى جميع الأطفال، كما أن القابلية الفردية لا تؤدي وحدها إلى الضرر في غياب بيئة رقمية محفزة. ولذلك فإن فهم الاستخدام الرقمي الإشكالي يستلزم تحليل العلاقة بين الطفل وخصائص المنصة والسياق الأسري والاجتماعي المحيط به.

ويرى الباحث أن الخطر الحقيقي لا يرتبط بوجود التكنولوجيا أو جاذبية المنصة في ذاتها، بل بتفاعل خصائص تصميم تعزز الاستمرار مع طفل محدود القدرة على التنظيم الذاتي أو بيئة أسرية تفتقر إلى الضوابط الداعمة. ومن ثم، فإن حماية الأطفال

تتطلب الانتقال من التركيز على ضبط سلوك المستخدم فقط إلى إدراج تصميم المنصات وآليات التوصية ضمن منظومة الوقاية والمسؤولية التنظيمية.

المبحث الثالث: الآثار وعوامل الحماية:

تتعدد الآثار المرتبطة بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال والمراهقين، ولا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد إلى الصحة النفسية والنوم والأداء الدراسي والعلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات ضرورة الحذر في تفسير هذه العلاقات؛ لأن نسبة كبيرة من الدراسات المتاحة ذات تصميم مقطعي، ولا تسمح بإثبات أن الاستخدام الرقمي الإشكالي هو السبب المباشر للنتائج السلبية.

فقد توصلت المراجعة المنهجية والتحليل التلوي لـ Shannon et al. (2022) إلى وجود ارتباط بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي وبين أعراض الاكتئاب والقلق والضغط النفسي لدى المراهقين والشباب، مع بقاء اتجاه العلاقة السببية غير محسوم. كما أظهرت مراجعة Sohn et al. (2019) ارتباط الاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية بالاكتئاب والقلق والضغط النفسي وضعف جودة النوم، وهو ما يجعل النوم والصحة النفسية من أبرز المجالات التي تتكرر فيها النتائج عبر الدراسات. وتبرز أهمية النوم بصورة خاصة، إذ يمكن أن يؤدي الاستخدام الليلي المستمر والإشعاعات وتأخر التوقف عن استخدام الأجهزة إلى مزاحمة وقت النوم أو إضعاف جودته. وفي السياق الإماراتي، وجد Hasan et al. (2023) ارتباطاً بين مخاطر إدمان الهاتف الذكي وضعف جودة النوم لدى عينة من طلبة الجامعات في الشارقة، مع التأكيد على أن طبيعة الدراسة المقطعية وعمر المشاركين لا يسمحان بتعميم النتائج مباشرة على الأطفال.

أما من الناحية التعليمية، فقد يرتبط الاستخدام الإشكالي بتشتت الانتباه أو مزاحمة الواجبات والقراءة والنشاط البدني، إلا أن الأدلة لا تدعم اعتبار التكنولوجيا في ذاتها سبباً للتراجع الدراسي؛ فالتقنية قد تستخدم في التعلم والتواصل والإبداع. ولذلك تظل طبيعة الاستخدام، وتوقيته، ومدى تعارضه مع الوظائف اليومية، أكثر أهمية من مجرد وجود الجهاز أو كثرة استخدامه. كما أظهرت الدراسة العابرة للدول التي أجراها Boer et al. (2020) أن الاستخدام الإشكالي يرتبط بانخفاض الرفاه بصورة أكثر اتساقاً من الاستخدام المكثف، بما يدعم التركيز على الخلل الوظيفي لا على زمن الاستخدام فقط.

وفي مقابل عوامل الخطر، تشير الأدبيات إلى مجموعة من عوامل الحماية التي يمكن أن تقلل احتمالات تحول الاستخدام الرقمي إلى نمط إشكالي. وتأتي الأسرة في مقدمة هذه العوامل من خلال وجود قواعد واضحة وقابلة للمراجعة، والقُدوة المتوازنة في استخدام الأجهزة، والمحافظة على روتين النوم والنشاط البدني، والحوار مع الطفل بدلاً من الاكتفاء بالرقابة والعقاب. كما تمثل المدرسة بيئة وقائية مهمة من خلال تنمية الوعي الرقمي ومهارات التنظيم الذاتي والكشف المبكر عن أنماط الاستخدام التي تؤثر في الأداء اليومي.

وتدعم الأدلة التدخلات المدرسية المنظمة؛ فقد خلصت مراجعة Throuvala et al. (2019) إلى أن برامج الوقاية المدرسية يمكن أن تحسن المعرفة والاتجاهات ومهارات التنظيم الذاتي، رغم تفاوت الأدلة على قدرتها على خفض الاستخدام الإشكالي فعلياً. كما قدمت تجربة Lindenberget al. (2022) دليلاً أقوى، إذ أظهرت تجربة عشوائية عنقودية في المدارس أن تدخلاً قائماً على العلاج المعرفي السلوكي أسهم في خفض شدة أعراض اضطرابات استخدام الإنترنت والألعاب لدى المراهقين المعرضين للخطر. ولا ينبغي حصر الحماية في الأسرة والمدرسة وحدهما؛ إذ تشير الأدبيات الحديثة إلى أهمية البيئة الرقمية نفسها. فالإعدادات الآمنة افتراضياً، وتقليل الإشعاعات غير الضرورية، ووجود نقاط توقف واضحة، وأدوات التحكم في الاستخدام، كلها عناصر يمكن أن تدعم قدرة الطفل على التنظيم الذاتي. ومع ذلك، أظهرت مراجعة Monge Roffarello and De Russis (2023) أن

أدوات التحكم الذاتي الرقمية تحقق أثراً محدوداً وقصيرة الأجل في كثير من الحالات، وهو ما يدعم عدم تحميل الفرد وحده مسؤولية مواجهة بيئة مصممة لتعظيم التفاعل. ويرى الباحث أن الآثار المرتبطة بالاستخدام الرقمي الإشكالي لا يمكن تفسيرها بعامل منفرد، كما أن الحماية الفعالة لا تتحقق بإجراء واحد. فالأكثر اتساقاً مع الأدلة هو الجمع بين بيئة أسرية داعمة، ومدرسة قادرة على الوقاية والكشف المبكر، وتصميم رقمي أكثر أماناً، مع توجيه التدخل نحو استعادة وظائف الطفل الأساسية كالنوم والتعلم والعلاقات، بدلاً من جعل خفض عدد ساعات الاستخدام هدفاً مستقلاً في ذاته.

الفصل الثاني: سياسات حماية الأطفال في الفضاء الرقمي

تمهيد الفصل :

تختلف الدول في الأدوات التي تعتمد عليها لحماية الأطفال في البيئة الرقمية تبعاً لبنيتها التشريعية والتنظيمية وطبيعة توزيع المسؤوليات بين الدولة والأسرة والمنصات الرقمية. وقد اتجهت السياسات الحديثة بصورة متزايدة من الاكتفاء بالتوعية وحماية الطفل من المحتوى الضار إلى تنظيم مسؤولية المنصات، وضمان العمر، وخصائص التصميم، وآليات الإنفاذ. ويعرض هذا الفصل النماذج المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، بوصفها نماذج مختلفة في أدوات الحماية والتنظيم، تمهيداً للمقارنة بينها في الفصل اللاحق.

المبحث الأول: النموذج الإماراتي:

يستند النموذج الإماراتي في حماية الأطفال في الفضاء الرقمي إلى منظومة تشريعية ومؤسسية تطورت من الحماية العامة لحقوق الطفل إلى تنظيم أكثر تخصصاً للمخاطر الرقمية. ويشكل القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل «وديمة» الأساس الحقوقي لهذه المنظومة، من خلال تأكيد المصلحة الفضلى للطفل وحمايته من مختلف صور الإهمال والاستغلال والإساءة. وقد امتدت هذه الحماية لاحقاً إلى البيئة الرقمية عبر تشريعات وتنظيمات أكثر تحديداً، بما يعكس انتقال السياسة الإماراتية من الحماية العامة إلى معالجة المخاطر الناشئة عن استخدام المنصات والخدمات الرقمية.

ويمثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 بشأن السلامة الرقمية للطفل تحولاً مهماً في هذا المسار؛ إذ وضع إطاراً تشريعياً متخصصاً لحماية الأطفال من المخاطر والممارسات الرقمية الضارة، وحدد مسؤوليات الجهات الحكومية والمنصات الرقمية ومزودي خدمات الإنترنت وأولياء الأمور. كما أنشأ مجلس السلامة الرقمية للطفل، وربط متطلبات الحماية بمستوى المخاطر المرتبطة بالمنصات والفئات العمرية التي تستخدمها (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025).

ويتميز هذا الإطار بتوسيع نطاق مسؤولية المنصات الرقمية؛ إذ تشمل أدوات الحماية إعدادات خصوصية قوية مفعله افتراضياً، وأدوات للرقابة الأبوية، وتصنيف المحتوى وفق العمر، وإمكان تحديد أوقات الاستخدام والراحة، وتوفير وسائل واضحة للإبلاغ عن المحتوى الضار. كما يشمل مفهوم ضوابط حماية الطفل المعززة التحقق من العمر، والقيود الملائمة للعمر، وحماية البيانات الشخصية، وقيود التواصل ومدة الاستخدام، بما يعكس توجهاً نحو الوقاية داخل تصميم الخدمة الرقمية نفسها، وليس الاقتصار على التعامل مع الضرر بعد وقوعه (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025).

وتعزز هذا الاتجاه بقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 بشأن تنظيم وصول الأطفال إلى منصات التواصل الاجتماعي، الذي حدد الخامسة عشرة سناً أدنى لإنشاء أو استخدام الحسابات الشخصية على هذه المنصات، وألزم المنصات باستخدام تدابير تقنية وتنظيمية للتحقق من العمر وتقييد وصول من هم دون السن المحددة إلى الخصائص الكاملة للتفاعل الاجتماعي. كما أقر تدابير حماية إضافية لمن بلغوا الخامسة عشرة ولم يبلغوا السادسة عشرة، بما يتناسب مع فئتهم العمرية ومستوى المخاطر الرقمية (مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، 2026).

ويكمل البعد التعليمي هذا البناء التشريعي؛ إذ تضع السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية إطاراً للوقاية والكشف المبكر والإبلاغ والتدخل، وتشمل المؤسسات الحكومية والخاصة والتعليم الحضوري وعن بُعد. كما تحدد مسؤوليات المؤسسات التعليمية في تدريب العاملين، وتعيين مسؤولي حماية الطفل، وتوفير قنوات أمانة للإبلاغ، والتنسيق مع الجهات المختصة، بما يعزز دور المدرسة بوصفها جزءاً من منظومة الحماية وليس مجرد بيئة للتوعية (وزارة التربية والتعليم، 2020). ويكشف هذا التطور أن النموذج الإماراتي لم يعد يعتمد فقط على الأسرة والتوعية وحماية الطفل من المحتوى الضار، وإنما أصبح يجمع بين الحقوق، والتنظيم القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والوقاية التعليمية والأسرية. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة للاستخدام الرقمي الإشكالي، لأن بعض الأدوات التي تبناها الإطار الإماراتي، مثل حدود الاستخدام والراحة، والإعدادات الأمانة، والرقابة الأبوية، والقيود العمرية، تتصل مباشرة بالحد من أنماط الاستخدام غير المتوازن. ويرى الباحث أن القوة الرئيسة للنموذج الإماراتي تتمثل في تحوله إلى نموذج متعدد المستويات يوزع مسؤولية الحماية بين الدولة والمنصة والأسرة والمؤسسة التعليمية، بدلاً من تحميل الطفل أو أسرته المسؤولية منفردين. غير أن حادثة المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2025 وقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 تقتضي التمييز بين اكتمال البناء التشريعي وبين ثبوت فعاليته العملية؛ إذ لا تزال الحاجة قائمة إلى بيانات تقييمية تقيس أثر هذه الأدوات في أنماط استخدام الأطفال ورفاههم الرقمي.

المبحث الثاني: النموذج البريطاني:

يمثل النموذج البريطاني أحد أبرز النماذج التنظيمية التي انتقلت من التركيز على مسؤولية المستخدم والأسرة إلى فرض واجبات مباشرة على مقدمي الخدمات الرقمية. ويستند هذا النموذج بصورة رئيسة إلى قانون السلامة على الإنترنت لعام 2023 (Online Safety Act 2023)، الذي منح هيئة الاتصالات البريطانية Ofcom صلاحيات تنظيمية ورقابية واسعة لحماية المستخدمين، ولا سيما الأطفال، من المخاطر المرتبطة بالخدمات الرقمية. ويلزم القانون الخدمات التي تدخل ضمن نطاقه بتحديد ما إذا كان الأطفال يُحتمل أن يصلوا إليها، وفي حال ثبوت ذلك يتعين عليها إجراء تقييم لمخاطر الأطفال، واتخاذ تدابير مناسبة للحد منها، والاحتفاظ بالسجلات ومراجعة تقييماتها عند حدوث تغييرات جوهرية في الخدمة. (Ofcom, 2026) وقد دخلت واجبات حماية الأطفال حيز التطبيق العملي خلال عام 2025، وأصدرت Ofcom مدونات ممارسة خاصة بخدمات المستخدمين ومحركات البحث، بما نقل حماية الأطفال من إطار إرشادي إلى التزامات تنظيمية قابلة للرقابة والإنفاذ.

ويتكامل قانون السلامة على الإنترنت مع مدونة التصميم الملائم للعمر (Age Appropriate Design Code) الصادرة عن مكتب مفوض المعلومات البريطاني، والتي تقوم على خمسة عشر معياراً لحماية بيانات الأطفال عند تصميم الخدمات الرقمية. وتشمل هذه المعايير مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، وتقييم آثار حماية البيانات، والتطبيق الملائم للعمر، ورفع مستوى الخصوصية الافتراضية، وتقليل جمع البيانات، وتنظيم التنميط والموقع الجغرافي والرقابة الأبوية، وعدم استخدام تقنيات الدفع السلوكي لحث الأطفال على إضعاف إعدادات الخصوصية. ويعكس ذلك توجهاً نحو إدماج الحماية في تصميم الخدمة منذ البداية، بدلاً من الاكتصار على معالجة الضرر بعد وقوعه. (Information Commissioner's Office [ICO], n.d.) ويمثل ضمان العمر أحد المكونات المهمة في النموذج البريطاني. فقد وضعت Ofcom إرشادات لمفهوم «ضمان العمر عالي الفاعلية»، وألزمت الخدمات التي تسمح بالمحتوى الإباحي باستخدام وسائل فعالة لمنع الأطفال من الوصول إليه، كما تدخل وسائل ضمان العمر ضمن أدوات حماية الأطفال في الخدمات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة. (Ofcom, 2025) وقد بدأت Ofcom بالفعل إجراءات إنفاذ ضد بعض الخدمات غير الممتثلة لهذه الالتزامات، وهو ما يبين أن ضمان العمر لم يعد مجرد توصية فنية، بل أصبح جزءاً من منظومة رقابية قابلة للعقوبة.

ومع ذلك، تثير أنظمة ضمان العمر تحديات تتعلق بالخصوصية والتناسب ودقة التحقق واحتمالات استبعاد بعض الأطفال من الخدمات المشروعة. وقد خلص (Livingstone et al. (2024 إلى أن ضمان العمر ينبغي ألا يقاس فقط بقدرته على منع الوصول، وإنما أيضاً بمدى احترامه لحقوق الطفل في الخصوصية والمشاركة وعدم التمييز، مع ضرورة التناسب والشفافية والرقابة المستقلة.

كما تتجه السياسة البريطانية إلى معالجة تأثير تصميم المنصة نفسها في تعرض الأطفال للمخاطر. وتُظهر الأدلة التنظيمية الحديثة اهتماماً بالإعدادات الآمنة افتراضياً وآليات التوصية والتحكم في المحتوى؛ فقد أظهرت تجربة أجرتها Ofcom أن الأطفال كانوا أكثر ميلاً إلى الاحتفاظ بإعداد يمنع التوصية بالمحتوى الضار عندما كان مفعلاً افتراضياً، وهو ما يدعم أهمية «السلامة بالتصميم» بدلاً من الاعتماد الكامل على الاختيار الواعي للطفل. (Ofcom, 2026)

وعلى الرغم من قوة هذا البناء التنظيمي، يرى (Nash and Felton (2024 أن قانون السلامة على الإنترنت لا يزال يحتفظ بدرجة من التركيز على تنظيم المحتوى، وأن قدرته على معالجة التصميمات التي تعظم التفاعل والانخراط تعتمد على كيفية تفسير الالتزامات وتنفيذها عملياً. كما أن حداثة تطبيق جزء كبير من واجبات القانون تجعل الأدلة المتعلقة بآثره الفعلي في رفاه الأطفال والاستخدام الرقمي الإشكالي ما تزال محدودة.

ويرى الباحث أن أبرز قوة في النموذج البريطاني تتمثل في تحويل حماية الأطفال من مسؤولية أخلاقية أو طوعية للمنصات إلى واجبات نظامية تخضع لتقييم المخاطر والرقابة والإنفاذ، مع إدماج الخصوصية والسلامة في تصميم الخدمات. إلا أن نجاح هذا النموذج لا يمكن قياسه بعدد القواعد التنظيمية وحده، بل بمدى قدرته الفعلية على تغيير ممارسات المنصات وتقليل تعرض الأطفال للمخاطر دون المساس غير المتناسب بحقوقهم الرقمية.

المبحث الثالث: النموذج الأسترالي:

يستند النموذج الأسترالي في حماية الأطفال في الفضاء الرقمي إلى قانون السلامة على الإنترنت لعام 2021 (Online Safety Act 2021)، الذي منح مفوض السلامة الإلكترونية eSafety Commissioner صلاحيات تنظيمية ورقابية لمواجهة طيف من المخاطر الرقمية. ويتميز هذا النموذج بوجود جهة تنظيمية متخصصة تتولى الإشراف على تطبيق قواعد السلامة الإلكترونية، وإصدار الإرشادات، ومتابعة امتثال مقدمي الخدمات، بما يجعل حماية المستخدمين جزءاً من إطار مؤسسي مستمر وليس مجرد حملات توعوية.

ويشكل مفهوم السلامة بالتصميم (Safety by Design) أحد المرتكزات المهمة في النموذج الأسترالي؛ إذ يقوم على إدماج سلامة المستخدم وحقوقه منذ مراحل تصميم الخدمات والمنتجات الرقمية، بدلاً من إضافة أدوات الحماية بعد وقوع الضرر. ويستند هذا النهج إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي: مسؤولية مقدم الخدمة، وتمكين المستخدم واستقلاليتهم، والشفافية والمساءلة، مع تأكيد أن مسؤولية السلامة لا ينبغي أن تقع على المستخدم وحده. (eSafety Commissioner, 2026)

وشهد النموذج الأسترالي تحولاً أكثر وضوحاً مع صدور Online Safety Amendment (Social Media Minimum Age) Act 2024، الذي أضاف إلى قانون السلامة الإلكترونية إطاراً خاصاً بالحد الأدنى لسن استخدام بعض منصات التواصل الاجتماعي. ويهدف التشريع إلى تقليل مخاطر تعرض الأطفال للأضرار المرتبطة بهذه المنصات، من خلال إلزام مقدمي الخدمات باتخاذ «خطوات معقولة» لمنع من لم يبلغوا السن المحددة من إنشاء حسابات أو الاحتفاظ بها، مع إدراج ضمانات لحماية المعلومات التي يتم جمعها لأغراض التحقق من العمر. (Australia, 2024)

ومنذ 10 ديسمبر 2025 أصبحت المنصات المشمولة ملزمة باتخاذ خطوات معقولة لمنع الأستراليين دون السادسة عشرة من امتلاك حسابات عليها. وتقع مسؤولية الامتثال على المنصة وليس على الطفل أو والديه، وهو ما يعكس انتقالاً واضحاً في توزيع المسؤولية التنظيمية من المستخدم إلى مقدم الخدمة. كما يستخدم مفوض السلامة الإلكترونية سلطاته في جمع المعلومات

ومتابعة كيفية تنفيذ المنصات لهذه الالتزامات، وقد نُشرت خلال عام 2026 بيانات أولية عن مستوى الامتثال والتنفيذ (eSafety Commissioner, 2026).

ولا يعني الحد العمري خطراً شاملاً للإنترنت أو لجميع الخدمات الرقمية؛ إذ يقتصر على المنصات التي تنطبق عليها معايير «منصات التواصل الاجتماعي المقيدة عمرياً»، بينما تستثنى خدمات أخرى بحسب طبيعتها ووظيفتها. كما يمكن لمن هم دون السادسة عشرة الاستمرار في الوصول إلى بعض المحتوى المتاح علناً من دون امتلاك حساب. ويكشف ذلك أن السياسة الأسترالية تستهدف تحديداً خصائص التفاعل المرتبطة بالحسابات والمنصات الاجتماعية، وليس منع الأطفال من الاستفادة من البيئة الرقمية بصورة مطلقة. (eSafety Commissioner, 2026)

وقد أثار هذا النهج نقاشاً علمياً حول مدى كفاية القيود العمرية وحدها. ويرى (Weeramanthri (2026 أن التجربة الأسترالية تمثل تدخلاً احترازياً مهماً في السياسة العامة، إلا أن فعاليتها الفعلية لا تزال بحاجة إلى تقييم في ضوء قضايا التحقق من العمر والتحليل والخصوصية والآثار غير المقصودة. وفي الاتجاه نفسه، يؤكد (Carah et al. (2025 أن حظر الحسابات بحسب العمر لا يعالج بمفرده خصائص التصميم ونماذج الأعمال التي تسعى إلى تعظيم تفاعل المستخدمين؛ ولذلك ينبغي النظر إلى القيود العمرية باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع تشمل السلامة بالتصميم ومسؤولية المنصات.

ويرى الباحث أن النموذج الأسترالي يتميز بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود جهة متخصصة للإنفاذ، إضافة إلى الجمع بين السلامة بالتصميم والحد العمري الملزم للمنصات. غير أن حداثة تطبيق قيد السادسة عشرة تجعل تقييم نجاحه في الحد من الاستخدام الرقمي الإشكالي أو تحسين رفاه الأطفال أمراً يحتاج إلى أدلة لاحقة؛ فخفض عدد حسابات الأطفال لا يمثل في ذاته دليلاً كافياً على انخفاض الضرر ما لم يصاحبه تحسن قابل للقياس في أنماط الاستخدام والرفاه والسلامة الرقمية.

الفصل الثالث: التحليل المقارن والسياق الإماراتي

تمهيد :

بعد عرض الأسس المفاهيمية للاستخدام الرقمي الإشكالي وتحليل النماذج الوطنية في دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا، ينتقل هذا الفصل إلى المقارنة المباشرة بين هذه النماذج وفق الأبعاد الرئيسية التي اعتمدها الدراسة. وتركز المقارنة على طبيعة التشريعات، ومسؤولية المنصات، وأدوات الوقاية والاستجابة والإنفاذ، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف ونقاط القوة والفتحات في كل نموذج. كما يسعى الفصل إلى استخلاص العناصر التي يمكن الاستفادة منها أو تكييفها مع السياق الإماراتي، مع مراعاة الخصوصية القانونية والمؤسسية والاجتماعية للدولة، ودون افتراض إمكانية نقل التجارب الدولية بصورة مباشرة.

المبحث الأول: التشريع ومسؤولية المنصات:

تكشف المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا عن تحول مشترك في فلسفة حماية الأطفال في الفضاء الرقمي، يتمثل في الانتقال من الاعتماد على مسؤولية الطفل والأسرة إلى تحميل المنصات الرقمية التزامات مباشرة تتناسب مع قدرتها على التحكم في تصميم الخدمات والمحتوى وآليات الوصول. ومع ذلك، تختلف الدول الثلاث في الأساس التشريعي وطبيعة الالتزامات المفروضة ومدى تدخل الدولة في تحديد شروط استخدام الأطفال للمنصات.

في دولة الإمارات، تطور الإطار التشريعي من الحماية العامة التي يوفرها القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل «وديمة» إلى إطار متخصص بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 بشأن السلامة الرقمية للطفل. ويقوم النظام الحديث على توزيع المسؤولية بين الجهات الحكومية والمنصات ومزودي خدمات الإنترنت والأسرة، مع تصنيف المنصات بحسب مستوى المخاطر وتحديد متطلبات مرتبطة بالفئة العمرية والتحقق من العمر. كما أُلزم قرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 منصات التواصل الاجتماعي بعدم السماح للأطفال دون الخامسة عشرة بإنشاء حسابات شخصية، وفرض التحقق

الفعال من العمر والكشف عن الحسابات المخالفة وتعطيلها، مع تدابير حماية إضافية للفئة من الخامسة عشرة إلى ما دون السادسة عشرة (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025؛ مجلس الوزراء، 2026).

أما المملكة المتحدة، فتعتمد نموذجاً يقوم أساساً على الواجبات النظامية القائمة على المخاطر بموجب Online Safety Act 2023. ولا يقوم هذا النموذج على منع فئة عمرية محددة بصورة عامة من امتلاك حسابات التواصل الاجتماعي، وإنما يلزم الخدمات المشمولة بتحديد احتمالية وصول الأطفال إليها، وإجراء تقييم لمخاطر الأطفال، واتخاذ تدابير مناسبة للحماية، ومراجعة تقييماتها عند حدوث تغييرات جوهرية في الخدمة. وتشرف Ofcom على تطبيق هذه الالتزامات، بما يجعل مسؤولية المنصة مستمرة ومرتبطة بكيفية تصميم الخدمة وإدارتها وليس فقط بوقوع الضرر بعد حدوثه. (Ofcom, 2026) ويشير Nash and Felton (2024) إلى أن أهمية النموذج البريطاني تكمن في انتقاله نحو تنظيم المخاطر النظامية، رغم استمرار تحديات مرتبطة بمدى قدرته على تجاوز التركيز التقليدي على المحتوى إلى تنظيم خصائص التصميم نفسها.

ويختلف النموذج الأسترالي في اعتماده أداة تشريعية أكثر مباشرة فيما يتعلق بالوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي. فمنذ 10 ديسمبر 2025، أصبحت المنصات المصنفة باعتبارها منصات تواصل اجتماعي مقيدة عمرياً ملزمة باتخاذ «خطوات معقولة» لمنع الأستراليين دون السادسة عشرة من إنشاء حسابات أو الاحتفاظ بها. وتقع المسؤولية القانونية على المنصة، لا على الطفل أو والديه، ويمكن فرض جزاءات مدنية على المنصات التي لا تتخذ الخطوات المطلوبة. (eSafety Commissioner, 2026) ومن ثم يعتمد النموذج الأسترالي بدرجة أكبر على تقييد الوصول بحسب العمر، بينما يحتفظ في الوقت نفسه بمنظومة أوسع للسلامة الإلكترونية تشرف عليها جهة تنظيمية متخصصة.

وتوضح المقارنة أن الدول الثلاث تتفق على مبدأ جوهرى يتمثل في أن المنصة لم تعد مجرد وسيط تقني محايد، بل أصبحت طرفاً يتحمل مسؤوليات قانونية في حماية الأطفال. إلا أن طريقة ترجمة هذا المبدأ تختلف؛ فالمملكة المتحدة تركز على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة، وأستراليا تستخدم الحد العمري الملزم بوصفه أداة مباشرة مع تحميل المنصات مسؤولية التنفيذ، في حين يجمع النموذج الإماراتي الحديث بين تصنيف المخاطر، والتحقق من العمر، ومسؤولية المنصات، والحد الأدنى للوصول إلى حسابات التواصل الاجتماعي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Jang and Ko (2023) من أن أنظمة حماية الأطفال الرقمية تختلف في هياكلها المؤسسية وأدواتها التنظيمية، وأن فاعلية الحماية تتطلب توزيعاً واضحاً للمسؤوليات بين الجهات الحكومية والمنصات والأطراف الأخرى، وليس الاعتماد على تدخل واحد منفرد. كما أوضحت دراستهم أن المقارنات السابقة ظلت في معظمها وصفية ولم تصل إلى تقييم النتائج الفعلية للسياسات.

ويرى الباحث أن النموذج الإماراتي أصبح، بعد التطورات التشريعية الأخيرة، أقرب إلى نموذج هجين يجمع بين قوة التنظيم القائم على المخاطر الموجودة في التجربة البريطانية وبين التدخل العمري المباشر الذي يميز التجربة الأسترالية، مع احتفاظه بخصوصية وطنية تتمثل في دمج دور الأسرة والمؤسسات الحكومية ضمن منظومة الحماية. غير أن المقارنة بين قوة النصوص التشريعية لا تكفي للحكم على تفوق نموذج على آخر؛ إذ يظل المعيار الأهم هو مدى قدرة هذه الالتزامات على تغيير سلوك المنصات وتقليل تعرض الأطفال للمخاطر بصورة قابلة للقياس.

المبحث الثاني: الوقاية والاستجابة والإنفاذ:

لا تقتصر حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي على التشريعات والقيود المفروضة على المنصات، بل تتطلب منظومة تجمع بين الوقاية المبكرة، والاستجابة عند ظهور الضرر، والقدرة على إنفاذ الالتزامات التنظيمية. وتختلف دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا في توزيع هذه الوظائف بين الأسرة والمدرسة والقطاع الصحي والجهات التنظيمية، رغم اتفاقها على أهمية تعدد مستويات الحماية.

في دولة الإمارات، تحتل الوقاية الأسرية والتعليمية موقعاً مهماً ضمن منظومة حماية الطفل، من خلال التوعية بالأمن والسلامة الرقمية، ودور المؤسسات التعليمية في الكشف المبكر والإبلاغ والتعامل مع المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال. كما يعزز الإطار الإماراتي الحديث دور الأسرة من خلال أدوات الرقابة الأبوية وضوابط الاستخدام والحماية الملائمة للعمر. غير أن الأدبيات الإماراتية والخليجية المتاحة لا تزال محدودة في تقييم الأثر الفعلي لهذه البرامج على الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال؛ إذ تتركز معظم الدراسات الخليجية على قياس الانتشار والعوامل النفسية المرتبطة بالاستخدام أكثر من تقييم سياسات الوقاية أو الخدمات المقدمة للأطفال. (Al-Khani et al., 2021)

أما المملكة المتحدة، فتجمع بين برامج التوعية والتربية الرقمية وبين منظومة تنظيمية تضع مسؤولية أساسية على المنصات. ويتكامل الدور المدرسي والأسري مع واجبات المنصات في تقليل مخاطر الأطفال، بحيث لا تعتمد الوقاية على تعليم الطفل كيفية حماية نفسه فقط. ويكتسب هذا النهج أهميته في ضوء ما أظهرته مراجعة (Throuvala et al., 2019) من أن البرامج المدرسية يمكن أن تحسن المعرفة والاتجاهات ومهارات التنظيم الذاتي، إلا أن أثرها في خفض الاستخدام الإشكالي يظل متفاوتاً إذا لم تكن جزءاً من تدخل أوسع.

وفي أستراليا، تفتقر الوقاية بوجود مفوض متخصص للسلامة الإلكترونية يوفر موارد توعوية للأسر والمدارس والأطفال، إلى جانب مسؤوليات المنصات ومتطلبات الحماية التنظيمية. كما أن تطبيق الحد الأدنى للسن في منصات التواصل الاجتماعي ترافقه عمليات متابعة وتقييم، وهو ما يجعل الوقاية مرتبطة بالتنظيم وليس بالتوعية وحدها. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات الأسترالية أن القيود العمرية لا تكفي بمفردها ما لم يصاحبها تصميم أكثر أماناً، وتثقيف رقمي، ومشاركة للأسر والشباب في منظومة الحماية. (Carah et al., 2025)

أما فيما يتعلق بالاستجابة، فتظهر الأدلة العلمية أهمية الانتقال من الوقاية العامة إلى تدخل متدرج عندما يبدأ الاستخدام في التأثير في الوظائف اليومية للطفل. وقد أثبتت تجربة (Lindenberg et al., 2022) أن التدخل المدرسي القائم على أساليب العلاج المعرفي السلوكي يمكن أن يقلل شدة أعراض اضطرابات استخدام الإنترنت والألعاب لدى المراهقين المعرضين للخطر، بما يؤكد أهمية وجود مسارات للكشف المبكر والإحالة والتدخل المتخصص.

وعند مقارنة الدول الثلاث، تبدو الاستجابة الصحية أقل تكاملاً من الجوانب التشريعية والتنظيمية. ففي النموذج الإماراتي توجد خدمات صحية وتعليمية يمكنها التعامل مع مشكلات الطفل، إلا أن الأدبيات التي تمت مراجعتها لا تقدم دليلاً على وجود مسار وطني موحد ومقاس النتائج خاص بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال. وفي المملكة المتحدة وأستراليا توجد أنظمة أكثر نضجاً للصحة النفسية وحماية الطفل، إلا أن التنظيم الرقمي والمسارات الصحية يظلان في جانب كبير منهما مسارين متوازيين، كما أن تقييم أثر السياسات الرقمية الجديدة في النتائج الصحية للأطفال ما يزال محدوداً. وتؤكد المراجعة الحديثة أن الأدلة المتعلقة بالتقييم الفعلي لنتائج السياسات لا تزال ضعيفة في جميع هذه النماذج.

وفي جانب الإنفاذ، تظهر فروق أكثر وضوحاً. فالمملكة المتحدة تعتمد على Ofcom بوصفها جهة تنظيمية مستقلة تراقب الامتثال وتطبق الالتزامات المنصوص عليها في قانون السلامة على الإنترنت، بينما تمتلك أستراليا eSafety Commissioner كجهة متخصصة تملك صلاحيات رقابية وإنفاذية وترتبط بها منظومة الغرامات والمتابعة. أما دولة الإمارات فتقوم على نموذج متعدد الجهات يجمع السلطات المختصة بحماية الطفل والتعليم والاتصالات والسلامة الرقمية، وقد عززت التشريعات الحديثة مسؤولية المنصات والالتزام بضوابط العمر والسلامة الرقمية. ويظل التحدي المشترك بين النماذج الثلاثة هو الانتقال من قياس الامتثال القانوني إلى قياس أثر الإنفاذ في السلوك الفعلي للمنصات وفي رفاه الأطفال.

وتتفق هذه النتيجة مع (Chhabra et al. (2025)، الذين وجدوا أن التوصيات الدولية تتقارب حول السلامة بالتصميم، والشفافية الخوارزمية، وضمان العمر، والرقابة المستقلة، إلا أن عدداً محدوداً جداً من هذه التدخلات خضع لتقييم رسمي لنتائجها الفعلية.

ويرى الباحث أن الوقاية الأكثر فاعلية لا ينبغي أن تقوم على تحميل الأسرة أو المدرسة مسؤولية ضبط استخدام الطفل منفردتين، كما أن قوة الإنفاذ لا تقاس بعدد العقوبات وحده. فالنموذج الأكثر تكاملاً هو الذي يربط الوقاية الأسرية والمدرسية بالكشف المبكر والاستجابة الصحية، ويجعل المنصات خاضعة لمسؤوليات واضحة قابلة للإنفاذ والتقييم. ومن هذا المنظور، تتمثل الفجوة المشتركة بين النماذج الثلاثة في محدودية الأدلة التي تربط التدخلات التنظيمية والوقائية بنتائج قابلة للقياس في سلوك الأطفال ورفاههم الرقمي.

المبحث الثالث: القوة والفجوات وقابلية التكيف:

تكشف المقارنة بين النماذج الإماراتي والبريطاني والأسترالي أن أيًا منها لا يقدم نموذجاً كاملاً للحماية بمفرده، بل يمتلك كل نموذج نقاط قوة يقابلها عدد من الفجوات والتحديات. ويعود ذلك إلى اختلاف الفلسفة التنظيمية في كل دولة، وطبيعة توزيع المسؤوليات، ودرجة الاعتماد على التنظيم الوقائي أو القيود العمرية أو التزامات المنصات.

تتمثل أبرز نقاط القوة في النموذج الإماراتي في اتساع المظلة الحقوقية والمؤسسية، وسهولة التنسيق بين الجهات الحكومية، ودمج الأسرة والمدرسة والأمن الرقمي ضمن منظومة واحدة. كما عززت التطورات التشريعية الأخيرة مسؤولية المنصات وضوابط العمر والسلامة الرقمية. إلا أن حداثة هذه الأدوات تجعل تقييم أثرها الفعلي في الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال محدوداً، كما أن الأدبيات الخليجية لا تزال تفتقر إلى بيانات وطنية طويلة أو تقييمات منتظمة تربط السياسات بنتائج الأطفال. وتؤكد المراجعة الإقليمية أن غالبية الأدلة الخليجية تقوم على دراسات مقطعية وعينات جامعية، مع ندرة الدراسات الموجهة للأطفال وربط النتائج بالسياسات والخدمات. (Al-Khani et al., 2021)

أما النموذج البريطاني فتتمثل قوته في تحويل مسؤولية حماية الطفل إلى واجبات قانونية قابلة للإنفاذ، وفرض تقييمات للمخاطر، وربط الحماية بتصميم الخدمة وآليات التوصية والخصوصية وضمان العمر. وتوفر Ofcom آلية مؤسسية واضحة للرقابة والمتابعة. في المقابل، يشير (Nash and Felton (2024 إلى أن النظام البريطاني ما يزال يواجه تحدياً في الانتقال الكامل من التركيز على المحتوى إلى معالجة تصميم المنصة نفسه، إضافة إلى تعقيد متطلبات الامتثال وصعوبة قياس أثرها الفعلي في رفاه الأطفال.

ويتميز النموذج الأسترالي بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود مفوض متخصص للسلامة الإلكترونية، إلى جانب الحد العمري الملزم لمنصات التواصل الاجتماعي. ويجعل هذا التنظيم المنصة مسؤولة مباشرة عن منع الحسابات غير المسموح بها عمرياً. إلا أن هذا النهج يثير تحديات تتعلق بالتحقق من العمر والخصوصية والتحاييل وانتقال الأطفال إلى منصات أو خدمات أقل تنظيمياً. كما أن الآثار الفعلية للحد العمري في رفاه الأطفال والاستخدام الإشكالي لا تزال قيد التقييم، وهو ما أكدته الأدبيات الحديثة حول التجربة الأسترالية. (Weeramanthri, 2026)

وتظهر الفجوة المشتركة بين النماذج الثلاثة في أن التشريعات والسياسات تطورت بصورة أسرع من تقييم نتائجها. فقد خلصت مراجعة (Chhabra et al. (2025 إلى وجود تقارب في التوصيات المتعلقة بالسلامة بالتصميم، وضمان العمر، وشفافية الخوارزميات، والمسؤولية التنظيمية، إلا أن معظم هذه التدخلات لم تخضع بعد لتقييم رسمي يقيس أثرها الحقيقي في الأطفال. كما تظل الأدلة المتعلقة بالنتائج الطويلة والسببية محدودة، وهو ما يمنع اعتبار أي نموذج أكثر فعالية بصورة قاطعة في المرحلة الحالية.

أما من حيث قابلية التكيف مع السياق الإماراتي، فتشير المقارنة إلى أن الاستفادة من الخبرات الدولية ينبغي أن تقوم على النقل الانتقائي لا النسخ المباشر. ويمكن الاستفادة من النموذج البريطاني في تطوير تقييمات مخاطر أكثر تفصيلاً للمنصات، وربط الامتثال بخصائص التصميم وأنظمة التوصية. كما يمكن الاستفادة من التجربة الأسترالية في تطوير أدوات التحقق من العمر وآليات متابعة امتثال المنصات، مع الحذر من نقل القيود العمرية دون تقييم أثارها في الخصوصية والتحايل والحقوق الرقمية.

ويرى الباحث أن النموذج الأنسب للسياق الإماراتي هو النموذج التكاملي الذي يحافظ على قوة البنية الوطنية في حماية الطفل والتنسيق المؤسسي، ويستفيد من الأدوات التنظيمية البريطانية والأسترالية التي أثبتت وضوحاً في توزيع مسؤولية المنصات والإنفاذ، مع إخضاع أي أداة جديدة للتقييم قبل تعميمها. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للاستفادة من التجارب المقارنة لا تتمثل في تبني نموذج أجنبي بالكامل، وإنما في اختيار العناصر الأكثر ملاءمة للسياق الإماراتي ودمجها ضمن منظومة وطنية قابلة للقياس والتطوير المستمر.

الخاتمة :

تكشف الدراسة أن حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي لم تعد مسألة ترتبط بمدة الاستخدام أو بقدرة الأسرة على الضبط وحدها، بل أصبحت قضية مركبة تتداخل فيها خصائص تصميم المنصات، ومسؤولية الشركات الرقمية، وضمان العمر، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، وآليات الإنفاذ والتقييم. وقد أظهرت المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا أن كل دولة تبنت نموذجاً مختلفاً في توزيع المسؤوليات وأدوات الحماية؛ فالمملكة المتحدة تميل إلى التنظيم القائم على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة، بينما تعتمد أستراليا بصورة أوضح على التقييد العمري مع وجود جهة متخصصة للسلامة الإلكترونية، في حين يتجه النموذج الإماراتي إلى بناء منظومة هجينة تجمع بين حماية حقوق الطفل، ومسؤولية المنصات، وضوابط العمر، والدور المؤسسي والأسري.

وتؤكد نتائج الدراسة أن نقطة القوة الرئيسة في النماذج الثلاثة تتمثل في انتقال الحماية تدريجياً من التركيز على سلوك الطفل وحده إلى مساءلة البيئة الرقمية ذاتها. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة مشتركة تتمثل في محدودية الأدلة التي تقيس الأثر الفعلي لهذه السياسات في سلوك الأطفال ورفاههم الرقمي. فمعظم الأدبيات المتاحة إما دراسات وصفية أو تحليلية للتشريعات والسياسات، أو دراسات مقطعية تقيس أنماط الاستخدام وعلاقتها بالصحة النفسية والنوم، بينما تظل الدراسات الطولية والتقييمات المباشرة لنتائج السياسات محدودة (Chhabra et al., 2025; Weeramanthri, 2026).

وتبرز الفجوة البحثية بصورة أكبر في السياق الخليجي والإماراتي؛ إذ تشير الأدبيات إلى ندرة الدراسات التي تتناول الأطفال تحديداً، وهيمنة الدراسات المقطعية والعينات الجامعية، مع غياب واضح للدراسات التي تربط بين الاستخدام الرقمي الإشكالي وبين البنية التشريعية والتنظيمية والوقائية بصورة متكاملة (Al-Khani et al., 2021). كما لم تكشف المراجعة الأدبية المعتمدة في هذه الدراسة عن بحث محكم يجمع دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا ضمن إطار مقارن موحد يشمل التشريع، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم.

ومن ثم، تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في سد جزء من هذه الفجوة من خلال تقديم مقارنة بنيوية متكاملة بين ثلاثة نماذج مختلفة قانونياً ومؤسسياً، مع إدخال السياق الإماراتي في أدبيات المقارنة الدولية لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي. كما تفتح الدراسة مجالاً لبحوث لاحقة أكثر تقدماً، تقوم على القياس الميداني، والدراسات الطولية، وتحليل بيانات الامتثال، ومتابعة أثر السياسات في مؤشرات مثل فقدان السيطرة، والنوم، والأداء الدراسي، والرفاه النفسي، والخصوصية. وبذلك، لا تقتصر قيمة الدراسة على وصف الاختلاف بين النماذج الثلاثة، بل تمتد إلى تحديد ما ما يزال غير معروف علمياً وما ينبغي اختباره مستقبلاً قبل الحكم النهائي على فعالية أي نموذج.

النتائج :

أسفر التحليل المفاهيمي والمقارنة بين النماذج الإماراتي والبريطاني والأسترالي عن مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة الاستخدام الرقمي الإشكالي، وتباين أدوات الحماية ومسؤوليات الأطراف المعنية في الدول الثلاث. ويمكن إجمال أهم النتائج فيما يأتي:

1. تبين أن الاستخدام الرقمي الإشكالي لا يرتبط بعدد ساعات الاستخدام وحده، وإنما يرتبط بصورة أكبر بفقدان السيطرة واستمرار الاستخدام رغم آثاره السلبية في النوم والتعلم والعلاقات والصحة النفسية.
2. أظهرت الدراسة أن خصائص تصميم المنصات الرقمية، مثل أنظمة التوصية، والتمرير اللانهائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات والمكافآت المتغيرة، تمثل عوامل مهمة ينبغي إدراجها ضمن سياسات حماية الأطفال، بدلاً من تحميل الطفل والأسرة مسؤولية الاستخدام بصورة منفردة.
3. كشفت المقارنة عن اتجاه مشترك في الدول الثلاث نحو زيادة مسؤولية المنصات الرقمية وتحويل حماية الأطفال من التزام طوعي إلى مسؤوليات قانونية وتنظيمية قابلة للمتابعة والإنفاذ.
4. يتميز النموذج الإماراتي بتكامل البنية الحقوقية والمؤسسية ودور الأسرة والمدرسة، وقد شهد تطوراً باتجاه تنظيم مسؤولية المنصات وضمان العمر والسلامة الرقمية، بما يجعله أقرب إلى نموذج وطني متعدد المستويات.
5. يتميز النموذج البريطاني بالاعتماد على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة للمنصات، إلى جانب وجود جهة تنظيمية واضحة تتولى الرقابة والإنفاذ، مع استمرار تحديات قياس أثر هذه الالتزامات في رفاه الأطفال.
6. يتميز النموذج الأسترالي بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود جهة متخصصة للسلامة الإلكترونية، إضافة إلى اعتماد حد عمري ملزم لبعض منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن أثر هذا التدخل في الاستخدام الإشكالي والخصوصية والتحليل ما يزال بحاجة إلى تقييم.
7. تبين أن الوقاية الفعالة تتطلب تكامل الأسرة والمدرسة والقطاع الصحي والمنصة والجهات التنظيمية، ولا يمكن الاعتماد على التوعية أو القيود العمرية أو أدوات التحكم الذاتي بصورة منفردة.
8. كشفت الدراسة عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في محدودية الدراسات التي تقيس الأثر الفعلي للسياسات الرقمية في الأطفال، وندرة الدراسات الخليجية والإماراتية الموجهة للأطفال، ولا سيما الدراسات الطولية والتقييمية التي تربط بين السياسات ونتائج الرفاه الرقمي.
9. أظهرت المقارنة أن لا نموذجاً واحداً يمكن نقله إلى دولة الإمارات بصورة كاملة؛ إذ تختلف البيئات القانونية والمؤسسية والثقافية، مما يجعل النقل الانتقائي والتكييف أكثر ملاءمة من النسخ المباشر للتجارب الدولية.
10. خلصت الدراسة إلى أن المعيار الأكثر دقة لنجاح سياسات الحماية ليس مجرد انخفاض وقت الشاشة أو عدد حسابات الأطفال، وإنما تحسن قدرة الطفل على التحكم في استخدامه، ونومه، وتعلمه، وعلاقاته، ورفاهه، مع الحفاظ على خصوصيته وحقوقه الرقمية.

التوصيات :

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبما يراعي طبيعة السياق الإماراتي والتطور المتسارع للبيئة الرقمية، يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تستهدف تعزيز التكامل بين التنظيم والوقاية والتقييم، وذلك على النحو الآتي:
1. تطوير منظومة وطنية لقياس الرفاه الرقمي للأطفال تعتمد على مؤشرات فقدان السيطرة والنوم والتعلم والعلاقات والصحة، بدلاً من الاعتماد على زمن الشاشة وحده.

2. تعزيز متطلبات السلامة بالتصميم في الخدمات الرقمية الموجهة للأطفال أو المرجح استخدامها من قبلهم، بما يشمل الإعدادات الآمنة افتراضياً، وتقليل الإشعارات، وتوفير نقاط توقف واضحة، وزيادة شفافية أنظمة التوصية.
3. تطوير آليات دورية لـ تقييم مخاطر الأطفال على المنصات الرقمية وربط نتائجها بمتطلبات امتثال تتناسب مع مستوى الخطر وطبيعة الخدمة والفئة العمرية المستخدمة لها.
4. تطبيق ضمان عمر متناسب مع مستوى المخاطر، مع الالتزام بتقليل جمع البيانات وحماية الخصوصية وتقييم دقة أدوات التحقق وآثارها المحتملة قبل التوسع في استخدامها.
5. تعزيز التكامل بين الأسرة والمدرسة من خلال برامج للرفاه الرقمي تركز على التنظيم الذاتي والقدوة الأسرية والاستخدام المتوازن والكشف المبكر عن الاستخدام الإشكالي، وليس على التوعية بالمخاطر فقط.
6. تطوير مسار واضح للكشف المبكر والإحالة والتدخل الصحي للحالات التي يظهر لديها فقدان للسيطرة أو ضرر وظيفي مرتبط بالاستخدام الرقمي، مع تجنب وصم كل استخدام مكثف بوصفه إدماناً.
7. إنشاء مؤشرات واضحة لقياس امتثال المنصات وفعالية الإنفاذ، بحيث لا يقتصر التقييم على عدد المخالفات والعقوبات، بل يشمل التغير في ممارسات المنصات ومستوى تعرض الأطفال للمخاطر.
8. إخضاع السياسات والتنظيمات الجديدة إلى تقييم دوري مستقل لقياس آثارها المقصودة وغير المقصودة في رفاه الأطفال وخصوصيتهم وحقوقهم الرقمية قبل توسيع نطاقها.
9. تشجيع الجامعات ومراكز البحوث الإماراتية على إجراء دراسات وطنية وطولية وميدانية حول الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، بما يساهم في معالجة النقص الحالي في الأدلة الخليجية والإماراتية.
10. الاستفادة الانتقائية من التجربتين البريطانية والأسترالية، مع الحفاظ على خصوصية النموذج الإماراتي، بحيث يتم تكييف الأدوات الدولية وفق البيئة القانونية والمؤسسية والاجتماعية للدولة بدلاً من نقلها بصورة مباشرة.

❖ قائمة المصادر والمراجع :

1. Al-Khani, A. M., Saquib, J., Rajab, A. M., Khalifa, M. A., Almazrou, A., & Saquib, N. (2021). Internet addiction in Gulf countries: A systematic review and meta-analysis. *Journal of Behavioral Addictions*, 10(3), 601–610. <https://doi.org/10.1556/2006.2021.00057>
2. Boer, M., van den Eijnden, R. J. J. M., Boniel-Nissim, M., Wong, S.-L., Inchley, J. C., Badura, P., Craig, W. M., Gobina, I., Kleszczewska, D., Klanscek, H. J., & Stevens, G. W. J. M. (2020). Adolescents' intense and problematic social media use and their well-being in 29 countries. *Journal of Adolescent Health*, 66(6, Suppl.), S89–S99. <https://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2020.02.014>
3. Carah, N., Demaio, S., Holly, L., Kickbusch, I., & Williams, C. (2025). Beyond banning: Our digital world must be made safer for young people. *Health Promotion Journal of Australia*, 36(1), e938. <https://doi.org/10.1002/hpja.938>
4. Cheng, C., Lau, Y.-C., Chan, L., & Luk, J. W. (2021). Prevalence of social media addiction across 32 nations: Meta-analysis with subgroup analysis of classification schemes and cultural values. *Addictive Behaviors*, 117, 106845. <https://doi.org/10.1016/j.addbeh.2021.106845>

5. Chhabra, J., Pilkington, V., Benakovic, R., Wilson, M. J., La Sala, L., & Seidler, Z. (2025). Social media and youth mental health: Scoping review of platform and policy recommendations. *Journal of Medical Internet Research*, 27, e72061. <https://doi.org/10.2196/72061>
6. Costello, N., Sutton, R., Jones, M., Almassian, M., Raffoul, A., Ojumu, O., Salvia, M., Santoso, M., Kavanaugh, J. R., & Austin, S. B. (2023). Algorithms, addiction, and adolescent mental health: An interdisciplinary study to inform state-level policy action to protect youth from the dangers of social media. *American Journal of Law & Medicine*, 49(2–3), 135–172. <https://doi.org/10.1017/amj.2023.25>
7. Flayelle, M., Brevers, D., King, D. L., Maurage, P., Perales, J. C., & Billieux, J. (2023). A taxonomy of technology design features that promote potentially addictive online behaviours. *Nature Reviews Psychology*, 2(3), 136–150. <https://doi.org/10.1038/s44159-023-00153-4>
8. Hasan, H., Shihab, K. A., Mohammad, Z., Jahan, H., Coussa, A., & Faris, M. E. (2023). Associations of smartphone addiction, chronotype, sleep quality, and risk of eating disorders among university students: A cross-sectional study from Sharjah/United Arab Emirates. *Heliyon*, 9(2), e12882. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e12882>
9. Jang, Y., & Ko, B. (2023). Online safety for children and youth under the 4Cs framework—A focus on digital policies in Australia, Canada, and the UK. *Children*, 10(8), 1415. <https://doi.org/10.3390/children10081415>
10. Lindenberg, K., Kindt, S., & Szasz-Janocha, C. (2022). Effectiveness of cognitive behavioral therapy-based intervention in preventing gaming disorder and unspecified internet use disorder in adolescents: A cluster randomized clinical trial. *JAMA Network Open*, 5(2), e2148995. <https://doi.org/10.1001/jamanetworkopen.2021.48995>
11. Livingstone, S., Nair, A., Stoilova, M., van der Hof, S., & Caglar, C. (2024). Children's rights and online age assurance systems: The way forward. *The International Journal of Children's Rights*, 32(3), 721–747. <https://doi.org/10.1163/15718182-32030001>
12. Monge Roffarello, A., & De Russis, L. (2023). Achieving digital wellbeing through digital self-control tools: A systematic review and meta-analysis. *ACM Transactions on Computer-Human Interaction*, 30(4), Article 53. <https://doi.org/10.1145/3571810>
13. Nash, V., & Felton, L. (2024). Treating the symptoms or the disease? Analysing the UK Online Safety Act's approach to digital regulation. *Policy & Internet*, 16(4), 818–832. <https://doi.org/10.1002/poi3.404>
14. Orben, A., & Przybylski, A. K. (2019). The association between adolescent well-being and digital technology use. *Nature Human Behaviour*, 3(2), 173–182. <https://doi.org/10.1038/s41562-018-0506-1>
15. Paulus, F. W., Ohmann, S., von Gontard, A., & Popow, C. (2018). Internet gaming disorder in children and adolescents: A systematic review. *Developmental Medicine & Child Neurology*, 60(7), 645–659. <https://doi.org/10.1111/dmcn.13754>

16. Radesky, J., Hiniker, A., McLaren, C., Akgun, E., Schaller, A., Weeks, H. M., Campbell, S., & Gearhardt, A. N. (2022). Prevalence and characteristics of manipulative design in mobile applications used by children. *JAMA Network Open*, 5(6), e2217641. <https://doi.org/10.1001/jamanetworkopen.2022.17641>
17. Shannon, H., Bush, K., Villeneuve, P. J., Hellemans, K. G. C., & Guimond, S. (2022). Problematic social media use in adolescents and young adults: Systematic review and meta-analysis. *JMIR Mental Health*, 9(4), e33450. <https://doi.org/10.2196/33450>
18. Sohn, S. Y., Rees, P., Wildridge, B., Kalk, N. J., & Carter, B. (2019). Prevalence of problematic smartphone usage and associated mental health outcomes amongst children and young people: A systematic review, meta-analysis and GRADE of the evidence. *BMC Psychiatry*, 19, 356. <https://doi.org/10.1186/s12888-019-2350-x>
19. Stevens, M. W. R., Dorstyn, D., Delfabbro, P. H., & King, D. L. (2021). Global prevalence of gaming disorder: A systematic review and meta-analysis. *Australian & New Zealand Journal of Psychiatry*, 55(6), 553–568. <https://doi.org/10.1177/0004867420962851>
20. Throuvala, M. A., Griffiths, M. D., Rennoldson, M., & Kuss, D. J. (2019). School-based prevention for adolescent internet addiction: Prevention is the key. A systematic literature review. *Current Neuropharmacology*, 17(6), 507–525. <https://doi.org/10.2174/1570159X16666180813153806>
21. Weeramanthri, T. (2026). A world-first social media ban: Lessons from Australia in a globalised public policy environment. *Journal of Public Health Policy*, 47(2), 316–322. <https://doi.org/10.1057/s41271-026-00622-z>